

اقتصاد

١٦٢٠ مليار ليرة ودائع
لدى «التجاري السوري»

الوطن

صرّح مدير لدى المصرف التجاري السوري له «الوطن» بأن حجم الودائع يسجل تزايداً مستمراً جراء ارتفاع الفوائد التي يمنحها التجاري السوري مقارنة مع المصارف الأخرى العاملة في السوق، وقد بلغ نحو ١٦٢٠ مليار ليرة سورية وفق آخر البيانات، موزعة بين وداائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع التوفير.

وفي التفاصيل، بين المدير أن حجم الودائع تحت الطلب لدى المصرف بلغ ٩٠٢ مليار ليرة، منها ٧٨٣ ملياراً بالليرة السورية، وما يعادل ١١٩ مليار ليرة بالعملة الأجنبية، في حين سجلت وداائع الأجل ٦٠٧ مليارات ليرة، منها ٢٧٤ ملياراً بالليرة السورية، ونحو ٣٣٣ مليار ليرة بالعملة الأجنبية، في حين بلغت وداائع التوفير ١١١ مليار ليرة. واعتبر المدير أن المصرف التجاري السوري طرح حزمة واسعة من المنتجات المصرفية بما يتواءم مع احتياجات السوق الحالية ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار مع التركيز الواضح على القروض الإئتمانية والاستثمارية والتي من شأنها دعم الحالة العامة للاقتصاد الوطني ودعم عمليات الإنتاج والتوسع بها، وأن المصرف يسعى للتوسع في خدماته الحسابات بانواعها، وداائع تحت الطلب وحساب التوفير وداائع لأجل سوري وأجنبي وخدمات الدفع الإلكتروني.

حماة - محمد أحمد خبازي

بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد تفقد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس عمليات حصاد القمح وتسويقه في حماة، واستمع من الفلاحين والتحديات التي تواجههم.

وفي بلدة تومين زار خميس حقول القمح ووقف على عمليات حصادها واستمع من الفلاحين إلى الصعوبات والمشكلات التي تواجههم ووجه المعنيين بضرورة تذليلها واعتماد التدابير والحلول الناجمة لها تسهيلاً للمنتجين في تسويق محاصيلهم.

كما اطلع رئيس مجلس الوزراء على عمليات تسويق الحبوب في مركز وصوامع كفر بهم والتي عدداً من الفلاحين والعاملين بالمركز. وتفقد سير ومراميل استلام وتسويق القمح بدءاً من أخذ عينات منه وتحليلها وتصنيف مستواها ودرجتها مروراً بحفرة التفرغ وصولاً إلى قسم الحاسبة الذي تجري فيه عمليات تدقيق قوائم شراء الأقمح وبيان مدى مطابقتها لاسم مالكيها وكمياتها ودرجة تصنيفها واحتساب إجمالي قيمها.

كما تفقد العمل بمركز استلام القمح في السقيلية وعقد اجتماعاً موسعاً في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، وأكد أن منظمة الغاب صمام أمان لتحقيق الأمن الغذائي في كل سورية ما يجعل مسؤولياتنا كبيرة لاستنهاض الهمم ومضاعفة

الجهد لاستثمارها زراعياً وإنتاجياً بالشكل الأمثل. ودعا هيئة تطوير الغاب لتشجيع الفلاحين وتقديم الدعم والتسهيلات لهم لاستثمار كل شبر أرض والاستفادة من منتجاتها الزراعية في تشغيل اليد العاملة بدءاً من استثمار المساحات الواسعة في الغاب وانتهاء بالزراعة الأسرية مبنياً على مجلس الوزراء بعد دراسة لهيئة تطوير الغاب لإعادة تقييمها بكل كوارها البشرية والفنية لتطوير عملها.

ووجه مجلس إدارة الهيئة لضرورة وضع خطط على المدى القريب والمتوسط والبعيد لتحقيق

التنمية لهذه المنطقة ورسم خريطة لتطوير الغاب لمدة ٢٥ سنة قادمة. ورصد النمو السكاني وتحديد الصناعات الزراعية وإقامة المصانع التي تعتمد على منتجات المنطقة الزراعية وتوجيه الأهالي حول الطرق المثلّي لاستثمارها مع الحفاظ على طبيعتها الزراعية وأوعز خميس لتشكيل فريق عمل بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية لمراجعة الدراسة المعتمدة بالفقرى النموذجية للمنطقة ومراجعة التخطيط الإقليمي والعمراني بما يتوافق مع طبيعتها الزراعية والحفاظ على المساحات الخضراء فيها.

كما وجه رئيس مجلس الوزراء المعنيين بدراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة معمل البان وأجبان في الغاب وإقامة وحدات تصنيع صغيرة بهذا الخصوص، مع تكليف وزير الزراعة البدء بترميم أسطول الأليات من بواكر وصهاريج لهيئة تطوير الغاب بشكل تدريجي على أن يتم تأمين ١٠ صهاريج وبواكرين خلال هذا العام.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن وجوده بين الفلاحين والوقوف على جميع المشكلات التي تواجههم هو بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد لوضع الحلول لها بشكل كامل وعلى أرض الواقع بما يصون فلاحاً الذي سيظل دائماً صمام الأمن الغذائي في سورية.

هذا واستعرض وزير الزراعة الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها من جميع الدوائر ومراكز التسليم لتسهيل استلام محصول القمح الوفير لهذا العام.

وقدم المدير العام لهيئة إدارة وتطوير الغاب عرضاً عن واقع عمل الهيئة وخطتها ومشاريعها المنفذة مبيّناً الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل في مقدمتها نقص الكوادر والأليات من جراء الظروف.

١٠٥٤,٦ مليار ليرة وداائع الزبائن في ١٣ مصرفاً.. والبري: التسهيلات الائتمانية زادت ٦٥ بالمائة

٢٤ بالمائة زيادة في ادخار السوريين في المصارف الخاصة بالليرة وبالดอลลาร์

بان هذه الزيادة في قيمة وداائع الزبائن يجب ربطها بالزيادة المحققة في التسهيلات الائتمانية، والتي زادت على ٦٥٪، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتسهيلات الائتمانية المباشرة المنوحة من ١٣ مصرفاً نحو ٤٩,٥٧ مليار ليرة سورية في نهاية العام الماضي، مقارنة بنحو ٢٥٤ مليار ليرة نهاية العام السابق (٢٠١٧)، منوهاً بأن الزيادة في استقطاب الودائع كان عاملاً مهماً لزيادة التسهيلات.

من جهة أخرى، بين البري أن أحد أسباب الزيادة في وداائع الزبائن محاولات استقطاب الودائع بالدولار الأمريكي، ومنح فوائد جيدة عليه تراوحت بين ٢,٥ و ٣,٥٥ وأحياناً تصل ٤٪، وهو ما ساهم في زيادة الودائع بالدولار، نسبياً، بالتوازي مع سياسة مصرف سورية المركزي خلال العام ٢٠١٨ واستقطاب وداائع القمع الأجنبي.

ولفت البري إلى أن غياب أفضية الاستثمار حصر جزءاً منها من توظيفات الأموال لمدة المعلاء في المصارف على شكل وداائع، إضافة إلى تعزيز الثقة لدى المتعاملين في القطاع المصرفي، وعدم قيود على عمليات السحب، وهذا خلق حالة من الطمأنينة لدى المتعاملين.

ونوه البري بأن لا دور لسعر الصرف في زيادة قيمة وداائع الزبائن في البيانات المالية للمصارف الخاصة، وذلك لأن سعر الصرف المعتمد هو الرسمي، والذي لم يتغير عند إقفال البيانات المالية للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.



بنسبة ٥,٢٪ من وداائع الزبائن، قيمتها نحو ٥٤,٨ مليار ليرة، ثم بنك الشام (إسلامي) بنسبة ٥,١٢٪ من وداائع الزبائن قيمتها تزيد على ٥٣,٩٦ مليار ليرة.

وتبلغ قيمة وداائع الزبائن في البنك العربي نحو ٥١ مليار ليرة، تشكل ما نسبته ٤,٨٣٪ من الإجمالي، يليه بنك المشرق الذي استقطب ٤,٥٥٪ من الودائع، بقيمة تجاوزت ٤٧,٩ مليار ليرة، ثم يأتي بنك سورية والخليج بنسبة ٣,٣٨٪ من الودائع، قيمتها نحو ٣٥,٦٦ مليار ليرة، وأخيراً بنك قطر الوطني بنسبة ٢,٢٪، وقيمة وداائع زبائنه ٢٣,٢ مليار ليرة.

الخبير المصرفي سليمان البري صرّح له «الوطن»

والتحويل، بقيمة دائع زبائن نحو ١٠٩,٦ مليارات ليرة سورية، نسبتها ١,٤٪ من إجمالي الودائع، في حين يستقطب بنك سورية والمجر ١,٠٣٪ من وداائع الزبائن، قيمتها نحو ١٠٧,٩ مليارات ليرة. وتبلغ قيمة وداائع الزبائن لدى بنك البركة (بنك إسلامي) ما يزيد على ٩٦,٨ مليار ليرة، تشكل نحو ٩,٢٥٪ من إجمالي وداائع الزبائن، يليه بنك سورية الدولي الإسلامي باستقطابه ٨,٨٪ من وداائع الزبائن، قيمتها تزيد على ٩٢,٩ مليار ليرة، ثم يأتي بنك عودة، بقيمة وداائع زبائن نحو ٦٦,٣ مليار ليرة، نسبتها نحو ٦,٣٪ من الإجمالي. ويستقطب فرانسبك ٦,١٧٪ من وداائع الزبائن بقيمة نحو ٦٥ مليار ليرة، يليه بنك بيبلس

علي نزار الأغا

بلغت القيمة الإجمالية لودائع الزبائن (العلاء) في المصارف الخاصة ١٠٥٤,٦ مليار ليرة سورية، في نهاية العام الماضي (٢٠١٨)، من دون وداائع المصارف فيما بينها، وتضم ١٣ مصرفاً باستثناء بنك الأردن لعدم نشر بياناته المالية السنوية النهائية حتى تاريخه.

الملاحظ من خلال البيانات المالية السنوية النهائية المصحح عنها مؤخراً أن إجمالي وداائع الزبائن حقق ارتفاعاً مهماً، تجاوزت نسبته ٢٤,٢٪، إذ بلغت القيمة الإجمالية لودائع الزبائن عام ٢٠١٧ نحو ٨٤٩,٥ مليار ليرة سورية.

وبلغت قيمة وداائع الزبائن في المصارف الإسلامية (٣ مصارف) نحو ٢٤٣,٧ مليار ليرة سورية، ما نسبته ٢٣,١٪ من إجمالي وداائع الزبائن، متفككة زيادة بنسبة ٣٦,٣٦٪ عن العام السابق (٢٠١٧).

في المقابل، بلغت القيمة الإجمالية لودائع الزبائن في المصارف التقليدية (١٠ مصارف من أصل ١١) نحو ٨١٠,٨٦ مليارات ليرة سورية، بزيادة نسبتها ٢٠,٩٪ عن العام السابق، وتشكل تلك الودائع ٧٦,٩٪ من إجمالي الودائع. ويتربع المصارف التي أفصحت عن بياناتها النهائية لجهة قيمة وداائع الزبائن لديها، نجد أن ٣٣,٦٪ من الودائع تتمتع في بنك خاص واحد، وبنسبة ٢٤,٩٥٪ من وداائع الزبائن مليار ليرة سورية، يليه المصرف الدولي للتجارة

فواتير كهرباء «منزلية» للأسر المهجرة المقيمة في المعامل الصناعية بداية تموز

قصي أحمد المحمد

اضطرت العديد من العائلات المهجرة للإقامة في بعض المعامل الصناعية المتوقفة، وخاصة في مدينة عدرا الصناعية التي يقطن في معاملها نحو ٣٥٠٠ عائلة، وهذا برزت مشكلة احتساب قيمة الكهرباء المستحقة من تلك الأسر، إذ أن المعامل مسجلة صناعياً، وتحسب الفواتير وفق الشرائح الخاصة بها، بينما يتم استخدامها فعلياً لأغراض منزلية في تلك المعامل، والفرق كبير بين الشرائح الصناعية والمنزلية، ما دفع وزارة الكهرباء لاستصدار قرار باحتساب الفواتير وفقاً للشرائح المنزلية.

مصدر مسؤول في الوزارة بين له «الوطن» أنه سيتم إصدار أول فاتورة للأسر المقيمة في المعامل الصناعية المتوقفة بداية شهر تموز القادم، والتي تم تركيب عدادات منزلية لها، وبالتالي سيتم احتساب كمية استهلاكها وفقاً لشرائح الاستهلاك المنزلي التي تقدر وفقاً لشرائح كمية الاستهلاك.

وفيما يتعلق بالعدد الكبير من الأسر المقيمة في المعامل التي لم يتم تركيب عدادات كهربائية لها بسبب النقص الكبير الذي تعاني منه مؤسسة توزيع الكهرباء، أوضح المصدر أنه سيتم تصدير فواتير شهرية لهم بشكل تقديري خلال الفترات التي يسبقون مقيمين خلالها، حيث سيتم تحديد نحو ١٠٠٠ كيلو واط ساعة لكل عداد وسيتم احتساب قيمة استهلاكها بالأسر المنزلي.

وكانت قد لجأت الكثير من العائلات إلى المدينة الصناعية بعدراً منذ عام ٢٠١٤ للاقامة فيها بسبب ما تعرضت له من تهجير في المناطق التي دخلتها الجماعات المسلحة، حيث صرح وزير

الكهرباء محمد زهير خربوطلي مسبقاً له «الوطن» أنه تم اتخاذ قرار بتحويل شرائح استهلاك كهرباء بعض المعامل من صناعية إلى منزلية، مبيّناً أن هذا القرار يستفيد منه فقط بعض الصناعيين الذين استقبلوا المواطنين المهجرين بفعل الإرهاب في أبنية معاملهم خلال الحرب وحولوها إلى ملاجئ. وفي سياق آخر، كشف المصدر عن انخفاض استرجار معامل البلاستيك من الكهرباء خلال الفترة القريبة الماضية بنسبة كبيرة تصل إلى ٤٠ بالمائة تقريباً من كمية الكهرباء التي كان يتم استهلاكها مسبقاً قبل شهر تقريباً.

وأكد المصدر أن معامل البلاستيك في عدرا الصناعية كانت مسبقاً تستجر طاقة كهربائية تقدر شهرياً بنحو ٧ ملايين كيلو واط ساعي، إلا أنها خلال الشهر الماضي انخفضت الكمية التي استجرتها هذه المعامل إلى ٤ ملايين كيلو واط ساعي فقط.

وكان قد بين مدير كهرباء دمشق مسبقاً أنه تم تنظيم ضبط بحق صاحب معمل بلاستيك كان يستجر التيار الكهربائي وذلك في منطقة «عقربة»، إضافة لعدد من معامل البلاستيك في المدينة الصناعية بعدراً في ريف دمشق.

وأشار المصدر إلى أن هذا الانخفاض مؤثر إيجابي لكون شركة كهرباء ريف دمشق قامت بإغلاق وختم جميع الأبواب التي قد تكون مكاناً ومساعدة للسرقة وبشكل خاص الأماكن التي تمكن أصحاب المعامل من اللجوء إلى الاسترجار غير المشروع.

ولفت إلى أن انخفاض استرجار المدينة الصناعية ٣ ملايين كيلو واط ساعي خلال شهر واحد هو مؤشر إيجابي مهم، ودليل على أهمية الإجراء الذي تم اتخاذه بحق أصحاب المعامل وإحكام السيطرة على المنافذ التي كانت محلاً للسرقة.

تعهدات قطع التصدير تثير الجدل في وسط الأعمال.. رجال أعمال يعتبرونها كارثة وآخرون حقاً للخزينة

وفاء جديد

تدرس اللجنة الاقتصادية مقترحاً بإعادة تفعيل تعهدات قطع التصدير، بعد ثلاث سنوات على تعليقها، وهو أمر كان معمولاً به لفترة طويلة في سورية، حتى قبل الحرب، وحتى تاريخه لم يصدر أي قرار بذلك، كما أن آلية التطبيق لم تتطور بعد، ما دفع وسط الأعمال إلى التحرك، إذ تم عقد اجتماع قبل عطلة عيد الفطر في غرفة صناعة دمشق وريفها لبحث الموضوع وتقرر فيه رفع مذكرة للجهات المعنية. وتتضارب وجهات النظر حول تعهدات قطع التصدير، فبين من يراها خطراً، ومعوفاً للتصدير، ومن يرى أنها حق للخزينة، من أجل إدارة القطع وتأمين تمويل للمستورادات، وفق الآليات محددة.

عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها محمد مهني دعووش صرح له «الوطن» بأن نية الحكومة إعادة تعهدات قطع التصدير يعتبر كارثة، ويزيد العوائق أمام التصدير في سورية، موضحاً أنه في حال تصدير بضائع بغاتورة ١٠٠٠ دولار مثلاً، سوف تكون قيمتها في السوق السوداء ٥٨٠ ألف ليرة على حين تستصل قيمتها وفق سعر الصرف الرسمي إلى ٤٣٩ ألف ليرة، مستنيراً إلى أن الفرق بين سعري الصرف في السوق الموازية والتنظيمية هو ٣٠ بالمائة، ما يعني أن أي فاتورة للبضائع التي سيتم تصديرها سوف يخسر المصدر فيها ٣٠ بالمائة.

ولفت إلى أنه قبل ٣ سنوات كان العمل جارياً بتعهدات قطع التصدير، لكن تم إلغاؤها لشهتها وخروجها بنتائج سلبية، مضيفاً: «كان الفرق في ذلك الوقت بين سعري الصرف في السوق السوداء والتنظيمية ١٠-١٥ ليرة فقط فكيف ستكون



النتائج اليوم مع فارق يصل إلى ١٣٥ ليرة؟».

إلى ذلك، لفت نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان إلى أن الآلية لم تتطور حتى الآن، مبيّناً أنه إذا كانت الآلية وجوب بيع القطع الذي سيحصل عليه المصدر إلى مصرف

سورية المركزي فقد تكون النتائج سلبية. وبين أن الصناعات التي من الممكن أن تتأثر بهذا القرار هي الصناعات المعتمدة على التصدير حسب نوعيتها والأسواق التي تستهدفها.

لكن لدينا مثال حي عن تجربة سابقة لإلغاء تعهدات قطع التصدير التي أثرت في تحسين سعر الصرف.. وبين الجدل أنه إذا تم تطبيق القرار بإعادة قطع التصدير فقد كما القرار السابق فإن المنعكسات قد تكون سلبية على الاقتصاد كله، ولفلت إلى أن الكثير من المصدرين يصرون بضائعهم لزبائن بما ينضوي تحت مفهوم «الدين» ومنهم من يصدرها برسم الأمانة، لذا فإن تطبيق الأمر غير منطقي. إلى ذلك رأى تقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي أن تعهدات إعادة قطع التصدير هي من حقوق الخزينة والحكومة، مؤكداً أن ذلك منعكسات إيجابية وبعدل من قيمة الليرة السورية.

ولفت تيناوي إلى أن هذا القرار كان معمولاً به سابقاً وتم إلغاؤه لأن الظروف كانت مريحة حينها ولم يكن له أي داع، كما أن القطع الأجنبي المتوافر لدى المركزي في تلك الفترة كان يفي بالغرض، مبيّناً أن الظروف والمعطيات اليوم اختلفت وهناك حاجة لإعادة التوازن فيما يخص الاعتمادات ومنح التسهيلات الائتمانية للمصدرين والمستوردين لذلك تمت إعادة العمل فيه.

وأشار إلى أن العمل في هذا القرار كان سابقاً وفق تعليمات وأسس محددة لكنه اليوم بحاجة إلى ضوابط للمحافظة على حقوق الحكومة.

من جهته لفت رئيس هيئة الأوراق المالية عابد فضلية إلى أن القرار يدرس بهوء لدى الجهات الحكومية المختصة وأي رأي فيه قد يكون متسرعاً، موضحاً أنه طالما لم يصدر القرار بعد، وتفصيله غير معروفة، وكذلك لم تحدد نسبة القطع الواجب إعادة، كما لم يحدد سعر الصرف، فلا يمكن التعليق عليه.

فضلية: القرار يدرس بهوء لدى الجهات المختصة وأي رأي فيه قد يكون متسرعاً

من جهته رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال أنه لا يمكن الحديث عن منعكسات العمل بتعهدات إعادة قطع التصدير من دون معرفة الآلية التنفيذية لذلك، مضيفاً: «نريد أن نرى ما وجهة نظر الحكومة بإعادته،